أوروبا تستخدم المساعدات الإنسانية لأغراض أمنية

■ بروكسل - آي بي إس

□ قرر الاتحاد الأوروبي استخدام أموال مخصصة لمساعدة ضحايا الحروب ومنكوبي الكوارث لتمويل أنشطة أمنية كأخذ بصمات أصابع المهاجرين وتخزينها، ومن دون الإعلان عن ذلك بصورة واضحة.

مجموعة من اللاجئات يتلقين المساعدات

فقد واظب مكتب المساعدات الإنسانية التابع للمفوضية الأوروبية على نشر بيانات مفصلة عن كمية الأغذية والأدوية وغيرها من المساعدات الإنسانية التي يقدمها لضحايا الكوارث. لكنه لم يشير إلى قرار «توسيع» نطاق هذه المساعدات إلى مجالات أخرى في الأعوام الماضية. فمن خلال اتفاقية مع مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، موّلت أوروبا تطوير نظام حاسوب لتخزين بصمات اللاجئين وغيرها من البيانات البيولوجية الخاصة بهم.

وفسر مكتب المساعدات الإنسانية – ولكن في مذكرة داخلية في سبتمبر/ أيلول الماضي – قراره هذا قائلاً أن دعم مثل هذه الأنشطة يمثل جانباً من منظور «مبتكر» لتحسن استجابة الوكالات الدولية للأزمات. لكن منظمات الحقوق المدنية أعربت عن قلقها من استخدام المساعدات الإنسانية في أخذ البصمات، وهو الأسلوب المتبع عادة في التحري عن الجرائم.

فصرح بن هييس، من منظمة «ستيت ووتش»، لوكالة «انتر بريس سيرفس» أنه «إذا أراد الاتحاد الأوروبي تمويل أنشطة أمنية، فليمولها من الأموال المخصصة للأنشطة الأمنية» وليس على ذمة المساعدات الإنسانية. وقال سيمون ستوكير من حملة مكافحة الفقر بمجموعة «يورو ستيب» أن «استخدام المساعدات الإنسانية لتمويل أنشطة أمنية يعرضها (أوروبا) للمساس»، مشدداً على أن «مكتب المساعدات الإنسانية ملزم رسمياً بضمان تركيز أنشطته على التخفيف من وطأة الكوارث، وكذلك الاستقلالية عن الاعتبارات السياسية».

ويفاد أن مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة قد سجلت بصمات أكثر من 2.5 مليون لاجئاً في نحو 20 دولة منذ في العام 2004، وأن هذا المشروع قد تلقي زهاء 4 مليون يورو (نحو 6 ملايين دولار) من ميزانية الاتحاد الأوروبي للمساعدات الإنسانية.

فعلق بن هييس من منظمة «ستيت ووتش» على هذا بقوله إن «التأكيدات التي تقدمها مفوضية اللاجئين لا تعني شيئاً. فالأمور بمجرد أن تتطور، سرعان ما تستجذب سلطات تنفيذ القوانين وبصورة هائلة». وأضاف «من الصعوبة بمكان مقاومة إلحاح مثل هذه السلطات للإطلاع على هذه البيانات واستخدامها».

ومن ناحيته عمل المتحدث باسم المفوضية الأوروبية للشئون الإنسانية جون كلانسي على شرح استخدام أموال المساعدات الإنسانية في أنشطة أمنية، قائلاً إن تمويل نظام أخذ البصمات وتخزينها «لا يحيد الدور التقليدي لمكتب المساعدات الإنسانية» وهو توفير مساعدات الطوارئ.

وقال أيضاً إن «نظام تسجيل فعال يعتبر بالغ الأهمية للاجئين لأنه يتيح لهم الحصول على وضع محدد بوضوح وضمان حقوقهم... والحصول على المساعدات الإنسانية والخدمات الاجتماعية بل والوظائف أحياناً».

وبالإضافة إلى بصمات اللاجئين، خزنت مفوضية اللاجئين بصمات وصوراً لعيون لاجئين أفغان عائدين إلى بلادهم بعد لجوئهم إلى باكستان. كما تضمن هذه المشروع إصدار بطاقات هوية للاجئين بالتعاون مع حكومات الدول التي تأوي اللاجئين.

كما تعمل مفوضية اللاجئين في مشروع لتخزين البيانات باستخدام برامج (سوفتوير) شركة «ميكروسوفت»، بما يشمل أسماء اللاجئين وتواريخ ميلادهم. وأفادت مصادر للمفوضية أن مؤشرات البيانات البيولوجية يجري تخزينها في بضع دول من باب الاختبار والتجربة.

ويشار إلى أن مفوضية اللاجئين اتخذت قرارها بأخذ البصمات وتخزينها على رغم قلقها السابق من خطر أن يؤدي ذلك إلى بصم وصمة عار على اللاجئين عبر ربطهم بتحريات جنائية. كما سبق للمفوضية أن انتقدت مسار نظام الاتحاد الأوروبي لأخذ بصمات طالبي اللجوء.

فقد طور الاتحاد الأوروبي هذا النظام الذي كانت غايته الأصلية تفادي ازدواج طلبات اللجوء في أكثر من دولة عضو، ليتحول إلى توصية من المفوضية الأوروبية في العام الماضي بالسماح للجهات المعنية بتنفيذ القوانين، كالشرطة، بالإطلاع على محتوياته واستخدامها.

وسعى المتحدث باسم مفوضية اللاجئين جيليز فان موورتل إلى تفسير هذا التناقض بقوله إن المفوضية قد وضعت إرشادات محددة تنصّ على عدم إمكان الشرطة التمحيص في ملفات البصمات. وقال إن مشاركة الشرطة لهذه البيانات «يتعارض مع مهمتنا»، شارحاً أن «تسجيلنا لطالبي اللجوء واللاجئين يتم فقط لغاية الحماية الدولية. نحن نتفهم دواعي الأمن، لكننا ضد مشاطرة هذه البيانات مع سلطات تنفيذ القوانين».

منظمة العمل العربية: 14 % نسبة البطالة

منتدى «بطالة العرب» يفتتح اليوم في الرياض برعاية خادم الحرمين

الوسط – المحرر السياسي

□ برعاية من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يبحث مسئولو وزارات العمل العربية، في منتدى تستضيفه الرياض اليوم (السبت)، الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها على تنمية الموارد البشرية والمهارات والقدرة التشغيلية لدى الشباب وآثارها على خلق فرص عمل جديدة. هذا، ويعقد المنتدى العربي الأول تحت عنوان (التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل)، ويستمر ثلاثة أيام، بمشاركة عدد من وزراء العمل العرب، وتنظمه منظمة العمل العربية بالتعاون مع المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بالمملكة.

وقال رئيس اللجنة الوطنية للاستقدام سعد البداح لصحيفة «الجزيرة» السعودية: «نعلق آمالاً كبيرة على هذا المؤتمر لاتخاذ قرارات تساهم في توفير عمالة عربية تتناسب واحتياجات سوق العمل». مشيراً إلى الحاجة إلى التدريب والتثقيف في آنٍ واحد. ودعا إلى أن يكون التدريب العملي بنسبة 70 في المئة على الأقل والنظري 30 في المئة.

وأضاف: «ما يحدث في العالم العربي عكس ذلك تماماً، كما أن العامل ليس لديه ثقافة العمل». وطالب بإيجاد تكامل عربي ليس على مستوى توفير العمالة فقط ولكن في المجالات كافة، بحيث تكتمل منظومة التكامل العربي الاقتصادي. وتابع: «على كل دولة وضع برامج تدريبية لأبنائها تكون متوافقة مع احتياجات أسواق العمل في المنطقة».

ويهدف المنتدى إلى التعرف على واقع وآفاق التعليم الفني والتدريب التقني والمهني في الدول العربية والاتجاهات العلمية الحديثة في هذا المجال، وتحديد المعوقات التي تواجهها للتغلب عليها، وتحديد الفجوة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني واحتياجات سوق العمل ووضع الأطر العامة للربط بينها، وكذلك التعرف على الأبعاد الاجتماعية للأزمة الاقتصادية العالمية وآثارها على المنطقة؛ للتوصل إلى صيغ التوافق والمواءمة بين التصنيف المهني الوطني مع التصنيف العربي المعياري للمهن 2008.

كما يهدف المنتدى أيضاً إلى تبني صور من الشراكة في التدريب بين الجهات المعنية، وإقرار مشروع إستراتيجية عربية للتعليم والتدريب المهني والتقني، وإقرار قواعد اختيار مراكز عربية للتدريب المهني، وتأسيس رابطة للمعنيين بالتدريب المهني في الوطن العربي من أجل تقوية الصلات بين المؤسسات المختلفة وتنسيق الجهود بينها، ومتطلبات العقد العربي للتشغيل.

ووفقاً لتقرير صادر عن منظمة العمل العربي فإن الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل قد زادت، إذ لا يمكن التغاضي عنها أو تركها وفقاً لاجتهادات وظروف كل دولة، لما يمثله ذلك من مصدر مُضاف لأفواج العاطلين عن العمل بشكل عام وأصحاب المؤهلات العالية منهم على وجه الخصوص، الأمر الذي يقتضي بالضرورة بحث هذه المسألة على المستوى العربي وإعداد ما يلزم لذلك من الدراسات والبحوث التي ترتقي إلى مستوى إيجاد قاسم مشترك يلبي الحاجة لزيادة فرص التشغيل والحد من البطالة من خلال رصد أهم بوابة من تلك البوابات، المتمثلة في المواءمة بين مخرجات التعليم الفني والمهني من ناحية والارتقاء بمراكز التدريب المهني إلى مستوى يلبي حاجة طالبي المهارات المختلفة من أصحاب القرار لمختلف مواقع العمل الرسمية والخاصة.

وأشار التقرير إلى أن المنطقة العربية مازالت تحتفظ بأعلى معدلات البطالة بين قارات العالم. فمعدلها العام قد تجاوز 14 في المئة، وهي تسجل أعلى الأرقام بين الشباب والإناث وحديثي التخرج، حتى باتت تشكل خطراً على الدول العربية كافة نتيجة تفشي هذه الظاهرة في معظم الدول العربية.

وأكد التقرير أن الأمر يتطلب بذل المزيد من الجهود للحد من البطالة وإيقاف التدفقات الجديدة لأفواج العاطلين عن العمل وتوفير فرص عمل جديدة لتقليص نسبة الفقر ومعدلات البطالة إلى النصف مع نهاية عقد التشغيل الذي أقرته القمة الاقتصادية في الكويت (يناير/ كانون الثاني 2009). وهناك صعوبات لعدم توافق مهارات العاطلين مع احتياجات مواقع العمل الإنتاجية. فالقطاع الخاص لتشغيل الداخلين الجدد في سوق العمل لا تزال مشاركته في إعداد القوى العاملة تدريباً وتعليماً محدودة للغاية. وكشف التقرير أن جهود التدريب لا تزال مبعثرة، وتتفاوت نظمها وطاقاتها وتخصصاتها ومناهجها بين البلدان العربية.

انقسام أميركي بشأن إدارة أوباما بعد عام على تسلمه الحكم

■ واشنطن - أف ب

□ انقسم الأميركيون بشأن الطريقة التي يحكم بها الرئيس باراك أوباما البلاد بعد عام على تسلمه مهامه، وتدنت شعبية الرئيس بسبب أدائه خصوصاً في ملفي النظام الصحي والاقتصاد، كما أظهر استطلاعان للرأي نشرا الثلثاء الماضي.

وأظهر الاستطلاعان أن الأميركيين يرون رئيسهم يتعثر، وخصوصاً في ملفي النظام الصحي والاقتصاد، وأنه يخسر تأييد الناخبين المستقلين الذين كان تأييدهم حاسماً لاستعادة الديمقراطيين للبيت الأبيض بعد ثمانية أعوام من الحكم الجمهوري.

وجاء في استطلاع للرأي أجرته شبكة «سي إن إن» ومعهد «أوبينيون ريسيرتش» أن 51 في المئة من الذين استطلعت آراؤهم، أي أقل بثلاث نقاط من الشهر الماضي، يؤيدون أسلوب حكم أول رئيس أسود للولايات المتحدة، مقابل 48 في المئة يعتقدون عكس ذلك (بزيادة 4 نقاط مئوية).

ورداً على سؤال بشأن ما إذا كانت السنة الأولى من رئاسة أوباما التي بدأت في 20 يناير/ كانون الثاني 2009 تعتبر فاشلة، أجاب 48 في المئة أنهم يعتقدون ذلك، مقابل 47 في المئة اعتبروها سنة ناجحة.

بدوره أظهر استطلاع آخر للرأي نشرته الثلثاء شبكة التلفزيون الأميركية «سي بي إس» انخفاض شعبية أوباما، إذ قال 46 في المئة من الأشخاص الذين سئلوا رأيهم أنهم يؤيدون الطريقة التي يحكم بها الرئيس البلاد (أقل بـ 4 نقاط مئوية مقارنة باستطلاع أجري في كانون ديسمبر/ كانون الأول) مقابل 41 في المئة قالوا إنهم يعارضون هذه الطريقة (+2).

وهي المرة الأولى التي تنخفض فيها شعبية أوباما إلى ما دون الـ 50 في المئة في هذا الاستطلاع. وكانت شعبيته وصلت إلى 68 في المئة في أبريل/ نيسان 2009. وسجل هذا الانخفاض، و خصوصاً لدى المستقلين الذين أصبح 42 في المئة منهم فقط مؤيدين للرئيس.

وأظهر الاستطلاعان أن قلة من الأميركيين تؤيد الرئيس في طريقة إدارته معركة اصلاح النظام الصحي. ففي الوقت الذي بات فيه البرلمانيون الديمقراطيون على وشك إنهاء التفاصيل لاعتماد مشروع أوباما لإصلاح النظام الصحي، فقد منح استطلاع سي بي اس الرئيس 36 في المئة من التأييد مقابل 47 في المئة في أكتوبر/ تشرين الأول، واستطلاع «سي إن إن» 40 في المئة من التأييد و49 في المئة من المعارضة.

وخيبة الأمل نفسها كانت في طريقة إدارة اوباما للشأن الاقتصادي على الرغم من افتخار الرئيس بإقرار خطة تحفيز ضخمة بقيمة 700 مليار دولار، لم تنجح رغم خروج الولايات المتحدة من الانكماش في إنعاش سوق العمل وتحسين أرقام البطالة التي لا تزال عند عتبة 10 في المئة.

وبحسب استطلاع «سي بي اس» فقد بلغت نسبة المؤيدين لطريقة تعامل أوباما مع الشأن الاقتصادي 41 في المئة مقابل 44 في المئة في استطلاع «سي إن إن».

وكان الرئيس الأميركي حاول التخفيف من وقع الأرقام المخيبة للآمال عن نسبة البطالة في شهر ديسمبر بقوله الجمعة إن انتعاش سوق التوظيف لا يتم «أبداً من دون عقبات»، مشدداً على أن الولايات المتحدة خسرت خلال الفصل الأخير من 2009 عدداً من الوظائف أقل بعشر مرات مقارنة بالفصل الأول من العام.

أما في ما يتعلق بطريقة التعامل مع ملف الإرهاب والذي واجه فيه أوباما أول امتحان جدي مع محاولة التفجير الفاشلة التي تعرضت لها طائرة ركاب أميركية يوم عيد الميلاد فقد نال الرئيس تأييد 50 في المئة بحسب استطلاع «سي إن إن» و52 في المئة بحسب استطلاع «سي بي اس».

غير أن أوباما نال جائزة ترضية في استطلاع «سي إن إن» تمثلت في إعلان 64 في المئة من الأميركيين أن رئيسهم «يتمتع بالشخصية وحس القيادة» اللازمين لمنصبه.

وكان البيت الأبيض أكد الثلثاء أن «الجهود الدبلوماسية الدؤوبة» التي يبذلها أوباما جعلت الولايات المتحدة «أكثر قوة» على الساحة الدولية.

وأشارت الرئاسة في رسالة نشرت على مدونة البيت الأبيض، إلى الإنجازات التي قالت إن فريق أوباما حققها في المجال الدبلوماسي، مؤكدة أنه «بعد عام أصبحت الولايات المتحدة أقوى بفضل قيادة الرئيس (...) الاقتصاد العالمي لم يعد على شفير الهاوية. وبدأنا بوضع حد للحرب في العراق في طريقة مسئولة وبتوجيه مزيد من الاهتمام لأفغانستان وباكستان».

وأجري استطلاع «سي إن إن» بين 8 و10 يناير/ كانون الثاني الجاري عبر الهاتف على عينة تمثيلية من 1021 أميركياً بالغاً، في حين شمل استطلاع «سي بي إس» عينة تمثيلية من 1216 أميركياً بالغاً وأجري بين 6 و10 يناير. وبلغ هامش الخطأ في كلا الاستطلاعين 3 نقاط مئوية